مادّة معرفية حول
كيفيّة إشراك رجال الدين في القضاء
على العنف ضدّ النساء في لبنان

2014

abaad
أبعاد
Resource Center For Gender Equality
مركز الموارد للمساواة بين الجنسين

Designed by
Karim Al-Dahdah Illustration
www.karimaldahdah.com

مؤسسة أبعاد مركز الموارد للمساواة بين الجنسين

أبعاد هي مؤسّسة مدنية، غير طائفية وغير ربحية تهدف إلى إحقاق مساواة النوع الاجتماعي لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تسعى مؤسّسة أبعاد إلى تعزيز المساواة بين النساء والرجال وتفعيل مشاركة النساء من خلال تطوير السياسات، والإصلاح القانوني، وإدماج مفهوم النوع الإجتماعي، وتعزيز إشراك الرجال في هذه العملية، وإلغاء التمييز وتمكين النساء وتعزيز قدراتهن للمشاركة بفعالية في مجتمعاتهن. كما تسعى مؤسّسة أبعاد إلى التعاون ودعم منظمات المجتمع المدني المعنيّة ببرامج المساواة بين الجنسين وحملات المناصرة.

أبعاد- مركز الموارد للمساواة بين الجنسين
فرن الشباك، القطاع 5، 51 شارع بستاني، بناية نجار، الطابق الأرضي
صندوق البريد: 50-048 بيروت - لبنان
هاتف / فاكس : 20 38 28 (1) 961 + ؛ 21 38 28 (1) 961 +
الخليوي (المكتب) : 20 38 28 (70) 961 +
abaad@abaadmena.org
www.abaadmena.org
www.facebook.com/abaadmena

منظمة كفينفو الدولية

منظمة كفينفو الدولية – المركز الدانماركي للنوع الإجتماعي والمساواة والعِرق تأسس عام 1987، وهي منظمة تسعى إلى إجراء الأبحاث ونشر المعارف والمساهمة في تنمية مجتمعات تقوم على أساس المساواة بين الجنسين. ويتمثل أحد أهم أدوار منظمة كفينفو بخلق مبادرات ودعم مشاريع ترمي إلى تطوير أدوات وتيسير اليات من شأنها الترويج لمفهوم المساواة – سواءً على الصعدي الوطني أو الصعيد الدولي. تضمّ منظمة كفينفو خمسة أقسام تتمثل بما يلي: قسم يضم مكتبة بحثية وطنية، وقسم متخصص بالنوع الإجتماعي والعِرق، وقسم بأنشطة وبرامج الشرق الأوسط، بالإضافة إلى قسم خاص بتكنولوجيا المعلومات وهو يضم مقرّ السكرتاريا، وأخيراً قسم خاص بالتواصل والمواقع الإلكترونية.

منظمة كفينفو
3، شارع كريستيان بريغ
1219 كوبنهاغن، الدانمارك
www.kvinfo.dk
www.womendialogue.org

© جميع حقوق الطبع محفوظة بإسم منظمة منظمة كفينفو ومؤسّسة أبعاد – مركز الموارد للمساواة بين الجنسين. إنّ حقوق هذه المادة المعرفية محفوظة لكن يمكن إستخدام النص دون مقابل من أجل أهداف بحثية تخدم المناصرة، أو التعليم، أو الأبحاث، على أن يتم ذكر المصدر بشكل كامل.

التنويه والشكر

تتوجه كل من منظمة كفينفو الدولية، ومؤسسة أبعاد – مركز الموارد للمساواة بين الجنسين بالشكر الجزيل لكل من ساهم بتطوير هذه المادة المعرفية.

كما تتوجّه بالشكر لكل من قام بمراجعة المادة ضمن سياق مراجعة الأقران، لا سيّما الدكتورة فريدة بناني، والدكتور زهير حطب، والأستاذ إيلي الحلو، والأستاذة غادة إبراهيم.

تنسيق: رولا المصري
إشراف: غيدا عناني
إعداد: ثائر غندور
تدقيق لغوي: د. زهير حطب
تصميم: كريم الدحداح
الدعم المالي: منظمة كفينفو الدولية
التنفيذ: مؤسسة أبعاد – مركز الموارد للمساواة بين الجنسين

تمّ إعداد هذه المادة المعرفية بدعم من منظمة كفينفو الدولية – المركز الدانماركي للنوع الإجتماعي والمساواة والعِرق.

إن الآراء الواردة هنا في سياق هذه المادة المعرفية لا تعبّر إلا عن رأي الكاتب/ة، وهي بالتالي لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر منظمة كفينفو الدولية.

فهرس المحتويات

6 **القسم الأول: مقدمة**
عن هذه الرزمة
مضمون هذه الرزمة ومكوّناتها
ما هو هدف هذه الرزمة؟
من يمكنه إستخدام هذه الرزمة؟

12 **القسم الثاني: لماذا إشراك المؤسسات الدينية في جهود القضاء على العنف ضد النساء؟**
فهم قدرات المؤسسات الدينية ورجال الدين
أولاً: التنميط والتنشئة الإجتماعيين
ثانياً: رسم السياسات وسن القوانين والتشريعات
رابعاً: التأثير في المجتمعات

16 **القسم الثالث: فهم الهيكلية الإدارية للمؤسسة الدينية**
أ. المرجعيات الدينية
ب. المؤسسات الدينية الرسمية
ج. رجال الدين
د. القياديات النسائية ضمن المؤسسات الدينية

24 **القسم الرابع: كيفية إشراك رجال الدين في القضاء على العنف ضد النساء؟**
مدى جهوزية منظمتكم/كن للبدء بمقاربة وقاية ثانوية عبر الإدماج المجتمعي
الأدوار المحتملة لرجال الدين خلال إشراكهم في جهود القضاء على العنف ضد النساء؟

32 **موارد وروابط عن أبرز المؤسسات ذات الطابع الديني والناشطة من أجل تعزيز كرامة النساء والقضاء على العنف**

34 **مسرد المصطلحات**

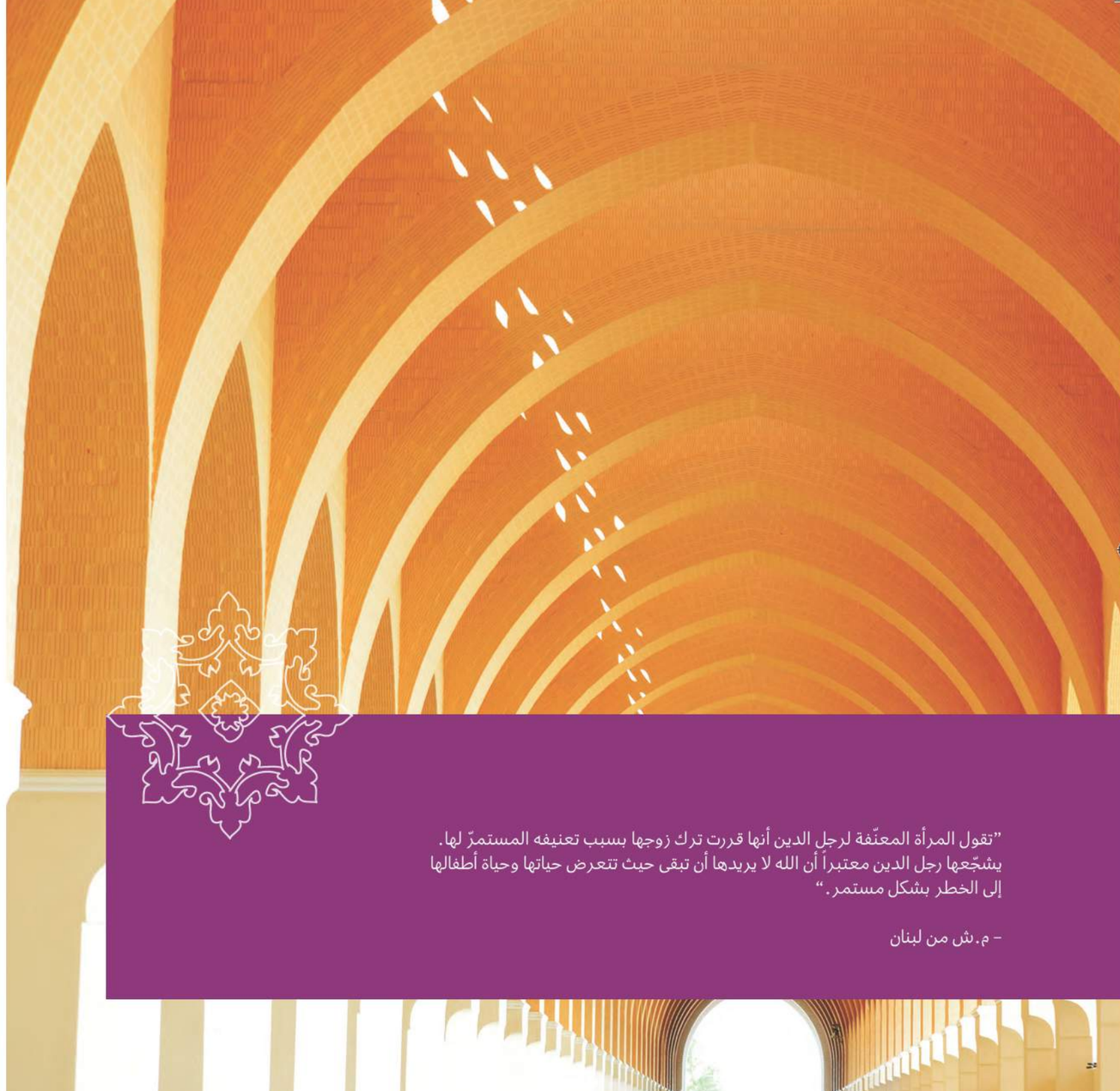

”تقول المرأة المعنّفة لرجل الدين أنها قررت ترك زوجها بسبب تعنيفه المستمرّ لها.
يشجّعها رجل الدين معتبراً أن الله لا يريدها أن تبقى حيث تتعرض حياتها وحياة أطفالها
إلى الخطر بشكل مستمر.“

– م.ش من لبنان

مقدمة

لا تزال النساء في لبنان، مثلهن مثل باقي النساء في معظم البلدان العربية يواجهن تحديات كبيرة على صعيد تفاقم أشكال التمييز الذي بات يطال حقوقهن وينال من كرامتهن، ويحرمهن من كافة أشكال الأمن والأمان في مجتمعاتهن. وأشكال التمييز هذه لا تنحصر ضمن نطاق معين، بل تشمل الفضاء الخاص (الحيز الأسري) والمجتمع والمؤسسات العامة. ولعل العنف المنزلي والعنف القائم على النوع الإجتماعي الذي تعاني منه العديد من النساء ضمن الحيز الأسري، يعد من أكثر أشكال التمييز ضد النساء فظاعةً حيث يحد من تنمية وتطور النساء وينتهك العديد من حقوقهن الإنسانية.

ولعل الأسباب الجذرية في ذلك تعود في حد كبير منها إلى المنظومة الأبوية والثقافة الذكورية المتجذّرة في البنى المجتمعية والثقافية والاقتصادية والقانونية السائدة والتي تسيطر على الأذهان من خلال تكريس النظم والعادات والتقاليد، حيث بات العنف ضد النساء أمراً مقبولاً ثقافياً وإجتماعياً وتقبل به المنظومة القيمية في مجتمعاتنا.

وهذا الواقع تفاقم مؤخراً، بسبب التحديات التي تضاعفت أمام النساء في المنطقة العربية والتي باتت تهدد مكتسباتهن التي حصلن عليها قبل الثورات العربية. وهذا الواقع عزز الهوّة والشرخ بين المنظمات المدنية النسائية المدافعة عن حقوق النساء وبين المناخ العام الذي فرضته سيطرة القوى الدينية على الحكم؛ فواقع الأمر يتمّثل برفض مبدئي وصارم من قبل المنظمات النسائية تجاه المؤسسات الدينية بإعتبارها ”ممثلة للأنظمة البطريركية والذكورية“.

وبالنظر إلى الحقبتين المنصرمتين، نجد أن المنظمات النسائية عملت بجدية وجهد كبيرين من أجل طرح قضايا حقوق النساء والمدافعة عن حقوقهن وإزالة التحديات وأشكال التمييز التي تواجههن؛ ولكن بمراجعة المنجزات، نجد أن المنظمات النسائية لم يستخدمن كافة الوسائل المتاحة من أجل إحداث تغيير جذري ومستدام حيث لطالما أعربن عن توجّه وموقف غير مرحّب بهما تجاه المؤسسات الدينية بإعتبارها ممثلة للنظام الطائفي/الذكوري في لبنان. وعليه، فإن إستدامة تعزيز وتفعيل حقوق النساء تبقى مهددة بسبب التوجه غير الدامج أو المرحّب بالعمل مع الرجال من ناحية، وبسبب رفض التوجه إلى التخاطب مع رجال الدين والمؤسسات الدينية من ناحية أخرى.

ولعل المسألة لا تتوقف عند المؤسسات النسائية وحسب، بل تتعداها لتطال المؤسسات الدينية؛ فالمؤسسات الدينية لطالما جابهت المطالب النسائية بتشدد ومعارضة شديدة، وهذا ما تبين خلال حراك إقرار قانون حماية النساء من العنف الأسري حيث ظهرت العديد من المؤسسات الدينية التي أعربت عن رفض قاطع تجاه إقرار القانون.

يطول النقاش حول جدوى إشراك رجال الدين في جهود المجتمع المدني للقضاء على العنف ضد النساء، وقد يمثّل النقد الأكثر حدة لهذه الإستراتيجية هو إذا ما كانت آلية إشراك رجال الدين تأتي لتمثّل ”ردّة للتنازل عن مكتسبات عدة للمجتمع المدني والعودة به إلى ما تحت سقف المؤسسات الدينية؟“. مما لا شك فيه أن الحواجز والحدود القائمة بين المؤسستين المدنية والدينية لها مبرراتها وحججها لإختلاف الرؤى والأهداف والمرجعيات ضمن أمور أخرى. لكن المثير للإهتمام هو إمكانية رصد وجود مساحة حوار ما بين المؤسستين تتيح إمكانية مد جسور تواصل ما بينهما لتحقيق بعض مكاسب إصلاحية دون أن تتماهى بالضرورة أي من المؤسستين بالأخرى أو تتنازل المدنية عن مكاسب لطالما عملت على تحقيقها؛ كما أن البحث في آلية تطويع هذه المساحة المشتركة لإجراء إصلاحات من داخل الطوائف، لا يعني بالضرورة ”عجز المجتمع المدني عن خرق الجدار الطائفي“ بل قد يعبّر ربما عن محاولة إستخدام أدوات جديدة وغير مألوفة ”مدنياً“ لخرق هذا الجدار.

عن هذه الرزمة

يحظى رجال الدين في مجتمعاتنا بمواقع يحصلون من خلالها على كامل الإحترام، والثقة من قبل أفراد المجتمع. وفي داخل المحافل الدينية، يشعر المواطنون/ات غالباً بالأمان بحيث يكشفون أموراً خاصة وحميمية لديهم كما يفصحون عن أسرارهم/هن لرجال الدين. يمكن لرجال الدين أن يلعبوا دوراً أساسياً في حياتنا بشكل عام، وفي حياة الناجين/ات من العنف المنزلي بشكل خاص، بحيث يحاولون مساعدتهم/هن لفهم الوضع وكيف بإمكانهم/هن الخروج من الوضعيات العنيفة في حياتهم/هن.

من هنا ترى مؤسسة أبعاد ـ مركز الموارد للمساواة بين الجنسين أهمية البدء بفتح قنوات حوار بين المؤسسات الدينية ومنظمات المجتمع المدني النسائية حيث يعد ذلك خطوة أولى وأساسية باتجاه تبنّي توجّه إيجابي في إيجاد نقاط تلاقي وشراكة في مجال مناهضة العنف ضد النساء. وينبع ذلك من إيمان مؤسسة أبعاد بضرورة إستخدام نقاط تقاطع الركيزة البحثية التي تؤكد ضرورة هذه المقاربة مع التوجه السيكولوجي العام باستخدام الحوار الإيجابي من أجل تعزيز مواقف وإدراكات الرأي العام بصورة إيجابية نحو أسس العدالة الإجتماعية واحترام الكرامة الإنسانية، ومَن أقوى تأثيراً من الخطاب الديني لإحداث مثل هذا التغيير في المواقف والإتجاهات والذهنيات والسلوكات؟

جاءت فكرة تطوير رزمة معرفية حول "إشراك رجال الدين في جهود القضاء على العنف ضد النساء" والتي تم تنفيذها بالتعاون والشراكة مع منتدى التنمية والثقافة والحوار وبدعم من منظمة كفينفو لتحاول تكريس مقاربات عمل جديدة لإحقاق مجتمع تسود فيه العدالة الإجتماعية والعدالة الجندرية من خلال إشمال كافة الفرقاء، وذلك عبر التوجه بخطاب إيجابي بعيداً عن الصدامية لدى التخاطب والتحاور مع المؤسسات الدينية، حيث أن الصدامية لم تولّد أو تحصد سوى المزيد من الممانعات في التجاوب مع إقرار الحقوق.

ومن شأن هذه الرزمة المعرفية أن تنطلق من مسلّمات مفادها ضرورة توسيع قاعدة الخطاب "المدني" ليشمل النساء-جميع النساء-على المستوى القاعدي من مختلف الخلفيات الطائفية والدينية وعدم حصره بالنخبة النسائية في المجتمع، والتوجه إلى الناس والتحدث بلغتهم ومقاربة مشاكلهم من منظورهم الثقافي والأيديولوجي حيث يفسح ذلك المجال لتلمّس أثراً حقيقياً في السلوكات والمواقف.

مضمون هذه الرزمة ومكوّناتها

من شأن هذه الرزمة المعرفية أن تقدم خطوطاً عريضة وخارطة طريق تساهم في تحديد كيف بإمكان رجال الدين أن يصبحوا حلفاء فاعلين في الوقاية من العنف القائم على النوع الإجتماعي والقيام ببعض أطر التدخل للحد من العنف الأسري.
وعليه، فهي تقدّم للناشطين والناشطات والباحثين والباحثات مواداً معرفية تشكل منطلقات فكرية في عملهم مع رجال الدين وتتمثل بالنصوص الدينية أو أطر العمل التي جاءت داعمة للنساء وحقوقهن. كما تتضمن الرزمة أدوات وتطبيقات عملانية يمكن للناشطين/ات الإستفادة منها أو تبنيها بحيث تنطلق من مختلف الأدوار التي يمكن لرجال الدين لعبها.

وعليه، تنقسم الرزمة إلى خمسة أقسام على الشكل التالي:

القسم الأول: المقدمة والخلفية العامة: وتشكل هذه إطاراً نظرياً يوصّف الواقع الحالي لسياق إشراك رجال الدين في جهود القضاء على العنف ضد النساء. كما يتضمن هذا القسم أهداف الرزمة ومكوناتها والغاية منها ومن يمكنه الإستفادة منها.

القسم الثاني: أهمية إشراك رجال الدين في جهود القضاء على العنف ضد النساء. ويتضمن هذا القسم ما يُمكن لرجال الدين فعله.

القسم الثالث: عن المؤسسات الدينية ورجال الدين، وتتضمن شرحاً تفصيلياً حول النظم الإدارية والهيكلية الخاصة بالمؤسسات الدينية وشرحاً لأدوار ومسؤوليات وقدرات كل قسم ضمن هذه النظم.

القسم الرابع: كيفية إشراك رجال الدين في جهود القضاء على العنف ضد النساء

القسم الخامس: بعض الموارد والروابط حول أبرز المنظمات ذات الطابع الديني والناشطة في القضاء على العنف ضد النساء

كما تتضمن الرزمة مسرداً لبعض المصطلحات وتعريفاً لبعض المفاهيم كما هي سائدة في مجتمعنا.

ما هو هدف هذه الرزمة؟

ترمي هذه الرزمة إلى تزويد الناشطين/ات والمدافعين/ات عن حقوق النساء بالأطر المعرفية الضرورية لفهم أهمية الدور الذي يلعبه رجل الدين في حياة المواطنين/ات، وكيفية بناء تحالفات مع القادة الدينيين، وإكتشاف طرق من شأنها التأثير في صياغة أطر تدخل وبرامج مستقبلية لدعم وحماية الناجين/ات والوقاية من العنف ضد النساء بشكل عام.

وعليه، فإنها تهدف إلى تطوير معرفة وأدوات منطلقة من الواقع اللبناني بحيث توضع بيد الناشطين والناشطات في منظمات المجتمع المدني عموماً والنسائي خصوصاً لتزودّهم بالمعرفة حول طبيعة المؤسسات الدينية وكيفية إشراكها وبناء التحالفات معها من أجل القضاء على العنف ضد النساء.

وعليه، فإنه يمكن للناشطين/ات في مجال إنهاء العنف ضد النساء أو إلغاء أشكال التمييز ضد النساء، والراغبين بإستخدام مقاربة إشراك رجال الدين في جهودهم، اللجوء إلى هذه الرزمة بحيث يجدون أدوات معرفية وأخرى عملانية، فضلاً عن إقتراحات وآليات عمل حول كيفية إشراك رجال الدين.

من يمكنه إستخدام هذه الرزمة؟

صممت هذه الرزمة المعرفية بحيث يمكن لجميع المهتمين/ات بقضايا حقوق النساء عموماً والمدافعين/ات عن حق النساء بالحماية من العنف القائم على النوع الإجتماعي بشكل خاص الإستفادة من المعطيات التي توفّرها.

وعليه، فإنها تتوجّه للناشطين والناشطات في لبنان بالدرجة الأولى بحيث يمكن الإستفادة منها ضمن سياقات عملهم سواء كانوا يعملون على المستويات القاعدية (تقديم الخدمات للناجيات، أو تدريب المدربين)، أو على المستويات السياساتية ضمن سياقات المناصرة والمدافعة من أجل القضاء على العنف ضد النساء.

كما يمكن للرزمة أن تستخدم كإطار مرجعي للباحثين/ات والمهتمين بالتعرف على مقاربة إشراك الرجال في جهود القضاء على العنف ضد النساء وإشراك رجال الدين بشكل خاص في هذه الجهود.

تجدر الإشارة إلى أن الرزمة لا تشكل دليلاً تدريبياً بحد ذاتها، بل إطاراً فكرياً ومنهجياً يمكن البناء عليها في صياغة أدلة التدريب حول إشراك رجال الدين أو في تنفيذ ورش عمل حول الموضوع.

القسم الثاني

لماذا إشراك المؤسسات الدينية في جهود القضاء على العنف ضد النساء؟

فهم قدرات المؤسسات الدينية ورجال الدين

أولاً: التنميط والتنشئة الإجتماعيين

قبل البدء ببحث أهمية المؤسسات الدينية في مجتمعاتنا، وقدراتها ونطاق قاعدة تأثيرها لا سيما في سياق التنميط والتنشئة الإجتماعية، قد يجدر البدء بتعريف سريع حول مفاهيم التنشئة الإجتماعية والتنشئة الجندرية.
بحسب اليونيسيف، فإن التنشئة الجندرية تبدأ منذ الولادة وهي عبارة عن آلية تعلم الأدوار الثقافية بحسب الجنس - الصبي أو البنت. فمنذ البداية، يتم من خلال إختلاف طريقة معاملة الصبيان والبنات وإختيارهم للألعاب أو تكليفهم بمهمات خاصة بكل من الجنسين أن تتحدد آلية التنشئة والتي يمكن تسميتها التنشئة الجندرية.

وعليه فإن التنشئة الجندرية هو الآلية التي يمكن من خلالها للأفراد تعلّم قواعد سلوك ومبادئ الجندر الخاص بمجتمعهم بحيث يقومون بتطوير هوية جندرية على أساسها. وتشكّل قواعد سلوك ومبادئ الجندر gender norms مجموعة القواعد السلوكية التي يحددها المجتمع لكل من الإناث والذكور بحيث يصبحون رجالاً ونساءً. وعليه، فإن الهوية الجندرية تتحدد وتتبلور ويكون محورها كيف ننظر إلى أنفسنا من حيث الذكورة والأنوثة كرجال ونساء.

وفي هذا السياق، أشارت العديد من الدراسات إلى أن التنشئة والتنميط الإجتماعيين والثقافة المجتمعية هي أكثر العوامل المؤثرة والتي يمكن من خلالها تفسير العنف ضد النساء والممارس من قبل الرجال. وبحسب نظرية التعلم الإجتماعي، فإن التنشئة الجندرية تتم من خلال المشاهدة والتقليد والنمذجة. وعليه، فإن الفرد كما المجتمع يعتمدون على التنشئة الإجتماعية التي تعد عاملاً أساسياً في تجديد النظم الثقافية أو إعادة فرزها وفي إستدامة "سلطة" المجتمع.

وعليه، فإن نظرية التعلم الإجتماعي هذه تشير إلى أن العنف هو نتيجة آلية التنميط والتنشئة الإجتماعية هذه حيث تدفع التوقعات المجتمعية والثقافية للرجال بالتأثير على طريقة تربية وتنشئة الصبيان حيال موقفهم وتصرفهم وسلوكهم مع النساء. وعليه، من المهم أن ندرس البيئة التي نشأ بها وترعرع الرجال، حيث أن الأفكار والصور والنظم السلوكية التي نشأ عليها الرجال تلعب دوراً كبيراً في تحديد نطاق سلوكاتهم. وعليه، فإن المنظومة أو السياق العام من شأنه أن يلعب دوراً كبيراً في تعزيز وإحتضان العنف الممارس من قبل الرجال والعمد إلى تبريره.

وهكذا تلعب المؤسسات الدينية دوراً أساسياً، إلى جانب الأسرة والمدرسة والإعلام وتأثير الانداد، في آلية التنميط والتنشئة الإجتماعيين، من حيث إسهامها في تأطير وتشكيل المواقف الشخصية والعامة، وفي تحديد الهويات الإجتماعية والجندرية لكل من النساء والرجال.

وقد أشارت العديد من الدراسات التي أجريت في حقول علم النفس وعلم الإجتماع والأنتروبولوجيا وعلم اللاهوت، بأن الدين كمؤسسة من شأنها أن تسهم في عملية التطبيع الإجتماعي كونها تحدد المعايير الإجتماعية والقيم الأخلاقية في كافة المجتمعات.

ثانياً: رسم السياسات وسن القوانين والتشريعات

قد تتعدى قدرة رجال الدين على التأثير لتتجاوز التنميط والتنشئة الإجتماعية، بحيث يلعبون دوراً كبيراً في رسم السياسات والممارسات، كما في سن القوانين والتشريعات لا سيما في لبنان. كما يؤثر رجال الدين على حياة النساء لما لهم من فعالية وسلطة في صياغة القوانين (قوانين الأحوال الشخصية والقوانين المتعلقة بالعنف داخل الأسرة)، وعلى تطبيقها (في المحاكم الشرعية والروحية)، هذا فضلاً عن التأثير في نظرة المجتمع للنساء عبر تكريس منظومات ثقافية تضع النساء في مراتب أدنى.

إن رجال الدين هم المسؤولين بالكامل عن قضايا الأحوال الشخصيّة في لبنان. فهم من يجري عقود الزواج بين المرشّحين للزواج، مع ما تتضمنه هذه العقود من إجحاف أو تكريس لحقوق للنساء. كما يشرفون على الطلاق بما يتضمنه، من حضانة ووصاية على الأولاد (إن وجدوا) مع كل ما تضمنه من مصاعب.

ولا يقتصر دورهم في قضايا الزواج على إجراء العقود والطلاق، بل أيضاً ما يجري بينها. فبحسب الطوائف، لدى رجال الدين القدرة على إرغام المرأة على التزام المنزل الزوجي الذي يُقرره الزوج حتى، لو كان هذا الأمر لا يُطبق بشكلٍ واسع حالياً. كما يُمكنهم التحكم بعمليّات الطلاق مع ما يُمكن أن تتضمنه من اضطهادٍ للنساء.

ثالثاً: التأثير في المجتمعات

بالنظر إلى واقع الحال، فإن الدين جاء ليكرّس قدسية حياة الإنسان وكرامته. وعليه، فإن رجال الدين لديهم إلتزام أخلاقي ومعنوي تجاه مجتمعاتهم ينبع من سلطتهم الأخلاقية لرفع الوعي حول العنف القائم على النوع الإجتماعي ومنع العنف وتقديم الدعم والرعاية، والعمل على تغيير النظم والممارسات الدينية والثقافية الخاطئة التي تكرس العنف ضد النساء. ويمتلك رجال الدين القدرة والإمكانية لطرح القضايا الإجتماعية والتصدي لها والعمل على التوفيق بين المجتمعات المحلية، لكونهم يمثلون مجتمعاتهم المحلية ويتحدثون عنها وإليها. وعليه، فإن دورهم أساسي في حشد المجتمعات وحثّها نحو التغيير الإجتماعي الإيجابي وعليه، بإمكان هؤلاء القادة لعب دور أساسي في التأثير في معتقدات ومواقف وسلوكيات الأفراد حيال العنف والعنف القائم على النوع الإجتماعي.

ولا تقتصر علاقة رجال الدين، مع جمهورهم على إلقاء الخطب والمواعظ، أو البرامج التلفزيونيّة، بل تتعداها إلى التواصل عبر مختلف وسائل التواصل الاجتماعيّة، وصولاً إلى التواصل المباشر بين رجال الدين، ومن يرغب من الجمهور. هكذا، يُمكن أن نجدهم يُقيمون حلقات إرشاديّة للراغبين في الزواج، أو للذين يُعانون من مشاكل زوجيّة، وصولاً إلى المشاكل الجنسيّة حتى. ويتحوّلون العديد من الأحيان إلى مرشدين اجتماعيين أو مختصين نفسيين.

وعليه فإن إشراك رجال الدين في جهود القضاء على العنف عموماً ينبع من واقع قدرتهم في لبنان وعبر الخطاب الديني على المساهمة والتأثير في فرض إحترام كرامة وحقوق الإنسان والنساء تبعاً للتعاليم السماوية والدينية وتكريسها في الممارسات المجتمعية لما يتمتع به من سلطة وقوى اخلاقية وروحية. من شأن ذلك أن يكون محركاً أساسياً للتأثير بالعدالة الإجتماعية وفي تكريس المساواة بين النساء والرجال على مستوى الحقوق والواجبات إلى حدٍ بعيد، لا سيما مع التسليم بأهمية السلطة التي تتمتع بها المؤسسات والمجموعات الدينية وعلماء الدين في صيرورة التنمية الحالية في مختلف المجتمعات العربية.

القسم الثالث

فهم الهيكلية الإدارية للمؤسسة الدينية

لا تزال الثقافة الذكورية والمنظومة البطريركية هي السائدة في لبنان كما في العديد من بلدان المنطقة العربية. وتشير بعض الدراسات إلى أن الأيديولوجيات البطريركية تساهم في تفسير وشرح وأحياناً تبرير العنف ضد النساء مثل ضربهن (على سبيل المثال)، ففي بعض الخصوصيات الثقافية ضمن هذه النظم، يتم النظر إلى النساء كملكية للرجال، وهذه الثقافة تسود بغض النظر عن الطبقة والخلفية الإقتصادية والإجتماعية، حيث يتم تزويج النساء وحصر أدوارهن ضمن الأدوار الجندرية التقليدية (كالدور الرعائي) وتحضيرهن للقيام بالدور الذي يعتبره المجتمع "دورهن الأسمى" وهو تأمين إستمرار النسل.

وبالمقابل، يحظى الرجال على بعض الإمتيازات من النظام البطريركي الأمر الذي يتعزز معه مفهوم مغلوط للرجولة. وتتوقع هذه النظم من الرجال السيطرة والتمتع بالنفوذ وأن يكونوا رموزاً السلطة، ومتخذي القرارات ضمن نطاق اسرهم (في الحيز الخاص) ومجتمعاتهم في الحيز العام. وعليه، فإن العنف ضد النساء هو تجسيد لعلاقات قوى غير متكافئة يسعى الرجال من خلالها ضمن هذه المنظومات إلى إحراز السيطرة على النساء وتعنيفهن كإشارة للحفاظ على إمتيازات السيطرة والنفوذ عليهن.

ومن ضمن هذه المنظومة الثقافية والمجتمعية السائدة، يأتي التفسير الخاطئ للنصوص الدينية والخطاب الديني ليكرّس إنعدام المساواة بين النساء والرجال وحرمان النساء من حقوقهن في الأطر الخاصة والعامة.

سينظر هذا القسم عن كثب إلى الأطر الهيكلية والتنظيمية المؤسساتية الناظمة للخطاب الديني بغية رصد مستويات التأثير التي تمارسها مختلف هذه المستويات؛ ومن شأنه أن يزوّد الناشطين/ات والأكاديميين/ات بالمعرفة الضرورية للتعرف إلى مستويات التأثير التي تمارسها المؤسسة الدينية وكيفية إشراكها في جهود القضاء على العنف ضد النساء.

تتضمن هذه الهيكلية الإدارية أربعة مستويات هي:

- المرجعيات الدينية
- المؤسسات الدينية
- رجال الدين
- القياديات النسائية ضمن المنظومة الدينية

أ. المرجعيات الدينية

تلعب المرجعية الدينية دوراً أساسياً في تشكيل الوعي الديني والسياسي على حد سواء، كما لو كانت المرجعية "الحاضنة" القيمية التي تتجسد من خلالها ليس فقط طرق التفكير والممارسة بل طموحات وآمال الفئة التي تتمسك بها. وتعبر المرجعية عن نفسها بشكل عفوي في الممارسات اليومية وتحدد إستجابات البشر وردود أفعالهم تجاه القيم والثقافات الأخرى. وعليه، تساهم المرجعية بتشكيل الوعي وصياغة الإدراكات السياسية والأخلاقية والإجتماعية.

ومن الضروري لدى البحث في المرجعية التمييز بين سلطة الدين وسلطة رجال الدين، والمقصود بسلطة رجال الدين، السلطة التي يتمتع بها بعض علماء الدين من خلال المؤسسات الدينية، وتالياً يلعبون دور المرجعية الدينية. وهذه المرجعية تقوم بتنفيذ القصد الإلهي عبر تعاليم مكتوبة وهكذا تتحول سلطة النص الإسلامي إلى سلطة بشرية تكرّس إستخدام "مرجعية التعاليم" في تنصيب صاحبها سلطة مختصة.

وحول المرجعية الدينية في الإسلام لدى الطائفة السنية، فإن مفتي الجمهورية اللبنانية هو مرجع المسلمين في لبنان في كافة شؤونهم الدينية. كما أنه هو مرجعاً لجميع الموظفين الدينيين والإداريين في دوائر الأوقاف والإفتاء، وهو الرئيس الأعلى لعلماء الدين السنة ويصدر إليهم كافة التوجيهات.

وفي الفكر الشيعي، فإن المرجعية الدينية تمتلك مسؤوليات الإفتاء والولاية والقضاء. وتعني المرجعية رجوع الأفراد الذين لا يعرفون الحكم الشرعي بصورة مباشرة إلى أهل العلم والخبرة (المجتهدين) وتقليدهم في معرفة الحكم الشرعي. كما تعني الشخص أو المؤسسة التي يأتي المرجعية لدى الطائفة الشيعية على رأسها لمعرفة أحكام الدين في الشؤون العامة والطقوس المختلفة، والتي تكاد تكون محصورة بشخص واحد.

و لدى الطائفة الدرزية، هناك مشيخة العقل حيث "يمثل شيخ العقل طائفة الموحدين الدروز في الأمور الدينية لدى السلطات العامة والطوائف الأخرى. ويتولى رعاية شؤونها الروحية ومصالحها الدينية والاجتماعية في مختلف مناطق الجمهورية اللبنانية. ويستعين بهيئة دينية إستشارية، تتكون من ستة من مشايخ الدين المعروفين بعلمهم الديني، أحدهم من خلوات البياضة، يعينهم شيخ العقل خلال مهلة شهر من تاريخ تسلّمه مهامه".

أما لدى الطائفة المارونية فتعد بكركي - أو الكنيسة المارونية - أو الكنيسة الأنطاكية السريانية المارونية هي المرجعية الدينية، ويعتبر بطريرك أنطاكية سلطة مكانية ورعائية مقوننة وفق شرائع الكنسية على الإكليروس ويعتبر أب الآباء ورئيس الرؤساء والراعي والمدبّر.

ولدى طائفة الروم الأرثذوكس والروم الكاثوليك، فإن المرجعية الدينية هي بطريرك أنطاكية وسائر المشرق (أي سوريا ولبنان والعراق وأجزاء من جنوب تركيا).

وفي لبنان، غالباً ما تتقاطع المرجعية الدينية مع المرجعية السياسية، كما أن هذه المرجعيات تؤثر في السياقات الإجتماعية المتعلقة بحياة الأفراد وحقوقهم من مثل إصدار فتاوى أو قرارات أو آراء تتعلق بالتنظيم العائلي، العلاقات الزوجية والأسرية، فضلاً عن علاقات تنظيم العمل، ومثال على ذلك ما إتفقت عليه المرجعيات الدينية في لبنان حول رفض إقرار قانون الزواج المدني.

ب. المؤسسات الدينية الرسمية

في التعريف، فإن المؤسسة الدينية هي هيئة أو مؤسسة تمتلك نسقاً من المعايير أو الأدوار الإجتماعية المنظمّة يتولى القائمون عليها من المتخصصين في شؤون الدين توفير وتقديم الإجابات الضرورية على كثير من الأسئلة النهائية المتصلة بالحياة الدينية والدنيوية. وفي التعريف الإجرائي، فإن المؤسسة الدينية هي تلك المؤسسة ذات الصبغة الشرعية التي تتبنى الدولة قراراتها وتوصياتها بشكل رسمي.

تضم المؤسسة الدينية كل الهياكل التنظيمية والإجراءات الدائمة للنظام الديني التي توجّه وتفيد وتراقب سلوكيات المواطنين/ات فضلاً عن الركائز والأسس التي تقوم عليها الطائفة. وحين يتم مأسسة سلطة إستخدام "مرجعية التعاليم" يتم إنشاء هيئات ومؤسسات معينة تعمل على تمثيل النص والتحدث بإسمه.

ولا يخفى على أحد أن المؤسسة الدينية الممثلة في المساجد والكنائس ومجالس الفتوى والمعاهد الدينية التعليمية والزوايا، إلخ... لها دور كبير لا بل هائل في سياق التغيير الإجتماعي، وذلك عبر التأثير في الأفراد وعلى المجتمع. فالمؤسسة الدينية كنسق إجتماعي داخل النسق الإجتماعي العام (المجتمع) تلعب دوراً حيوياً وهادفاً بنائياً ووظيفياً وتطورياً في مجال تحقيق الأهداف التي يسير عليها النسق الإجتماعي.

ولعل النشاطات المتعددة التي تقوم بها المؤسسة الدينية تستجوب ربط علاقات وظيفية مع باقي المؤسسات في المجتمع من مثل الأسرة، والتربية والتعليم والقضاء والسياسة والإقتصاد ما يجعلها تمثّل حلقة تواصل قوي في السياق المؤسساتي على مستوى الاطراف العاملة في المجتمع.

وفي لبنان تنبثق مجموعة من المؤسسات الدينية عن كل طائفة، تضم بالإضافة إلى المؤسسة الرسمية الدينية، مؤسسات إجتماعية، وأخرى تربوية وإعلامية وقضائية. وتشكّل هذه المؤسسات مدخلاً أساسياً في العمل مع المنظومة الدينية. فمعظمها يقدم الخدمات المادية والرعائية، بالإضافة إلى الحقوق والمستحقات الإجتماعية من مثل التعليم والصحة.

وفي مقياس التأثير، فإن تقديم هذه المؤسسات الإجتماعية التابعة للمؤسسة الدينية للمستحقات الإجتماعية تُخوّلها المساهمة في التأثير على السياسات الإجتماعية وفي صياغتها في لبنان، وعليه فهي تحظى بسلطة مباشرة على المواطنين والأفراد في مختلف أوجه الحياة لا سيما الزواج والطلاق والإرث، إلخ. كما تمارس سلطة غير مباشرة من حيث تأثيرها على الوصول إلى الوظائف والسكن والتعليم. وفي نتيجة أحد الدراسات التي قامت بها إحدى المنظمات في لبنان، فإن قسماً كبيراً من المواطنين/ات في لبنان يحرصون على تلقّ الدعم والخدمات والمستحقات الإجتماعية من هذه المؤسسات، التي تقدم خدمات ذات نوعية عالية.

وعليه، يمكن الإستنتاج بأن المؤسسات الإجتماعية التابعة للمؤسسة الدينية أو تلك التي يطلق عليها تسمية "المنظمات ذات الطابع الطائفي/الديني" في لبنان هي مؤسسات فاعلة وذات تأثير قوي حيث يتم توزيع القوى والموارد والأدوار والمستحقات ضمن خطوط الإنتماء للدين والطائفة.

والمؤسسات الرسمية الدينية في لبنان تتألف من:

- دار الفتوى في لبنان
- المجلس الشيعي الإسلامي الأعلى
- الكنيسة المارونية
- مشيخة العقل

ويتبع هذه المؤسسات، مؤسسات الإجتماعية، هي:

- صندوق الزكاة، ومؤسسات الدكتور محمد خالد الإجتماعية، والمراكز الصحية التابعة لدار الفتوى لدى الطائفة السنية.
- الصندوق الإجتماعي الماروني لدى الكنيسة المارونية
- المجلس المذهبي لطائفة الموحدين الدروز، والذي يضم لجان إدارية وإجتماعية ومالية وثقافية ولجنة الأوقاف واللجنة القانونية وغيرها.
- مؤسسات الإمام الصدر، ومؤسسات الهادي التابعة للطائفة الشيعية في لبنان.

ج. رجال الدين

كل دين منظّم في العالم لديه أفراد و/أو مجموعات وظيفتهم توجيه الأتباع من خلال مظاهر دينهم. وبشكل عام، تتقاطع أدوار رجال الدين على إختلاف أديانهم: أداء الشعائر والطقوس (الولادة، الزواج، الجنازة)؛ كما أن رجال الدين يحافظون على التقاليد الدينية وأحياناً يتخذون دور القادة الأخلاقيين والمعلمين أو الموجّهين.
ويطلق على "رجل الدين" التوصيف الرسمي كونه تابع للمؤسسة الدينية وهؤلاء هم الكهنة، أو الشيوخ وغيرهم بحسب ترتيبهم ووظيفتهم.

ومن أبرز أدوار ووظائف رجال الدين:

- التشجيع على الإلتزام بالدين والإيمان
- الصلاة ودراسة الدين
- شرح وتفسير معاني التعاليم الدينية
- تأدية الشعارات الدينية
- إجراء الخدمات الخاصة/مراسم الإحتفالات الدينية، والأيام المقدسة، والمناسبات المختلفة من مثل الولادة والزواج والوفاة
- تثقيف الناس وتعليمهم مختلف الأمور لا سيما التي نصّ عليها الدين
- تقديم الدعم للناس لا سيما في الأوقات الصعبة في حياتهم
- الإجتماع بممثلي الأديان والطوائف الأخرى
- جمع التبرعات والقيام بالأعمال الإدارية والمالية وغيرها

في الدين المسيحي، يعدّ البابا أعلى مرتبة كنيسة ويتبع له كاردينالات، وفي كل منطقة أو دولة يكون هناك بطريرك مسؤول عنها؛ وفي كل دولة يكون هناك مطران وأحياناً يكون هناك أكثر من مطران في نفس الدولة. أما الرعية (في البلدة أو القرية) فهناك كاهن (أب) (قسيس).

الشمّاس هو الشخص الذي لا يزال في طور تحصيله الدراسي والتحضير لنيل سر الكهنوت (لم يصبح كاهناً بعد) ويمكن أن يساعد الكاهن في الكنائس الكبيرة.

وتندرج رتب رجال الدين المسيحيين كالتالي:

- البابا أو البطريرك - وهو أعلى رتبة كهنوتية
- الأسقف أو المطران - الأسقف هو نائب البابا على منطقة معينة أو عدة مناطق مجتمعة. وبعد فترة، يتم ترقية الأسقف إلى مطران.
- القس أو القمص: وهي رتب الكهنة
- الشماس: ودورهم مساعدة الكاهن (القس أو القمص) في الصلوات في الكنيسة
- أما الرهبان فيعيشون في الدير أو في مغارة بعيداً عن الحياة السكانية للتعبد والصلاة.

أما في الدين الإسلامي، فرجل الدين عادة ما يطلق عليه إسم "شيخ"، ويطلق على عظيم الشأن منهم لقب علاّمة، وعلى مجموعهم إسم علماء أو أهل العلم. وثمة تخصصات في الدين الإسلامي لرجال الدين:

- الفقيه: وهو المتخصص بالفقه الإسلامي أو اللغة العربية
- القارئ: هو يجيد قراءة القران ومتقن لإحدى القراءا العشر.
- المقرئ: وهو من يتتلمذ على يده طلاب حفظ القران
- الإمام: من يؤم بالمسلمين في المسجد
- الخطيب: من يخطب في صلاة الجمعة أو صلاة العيدين وغيرها
- الداعية: وهو من يدعو الناس إلى الإلتزام بتعاليم الدين ويذكرهم بها؛
- المحدّث: وهو المتخصص في مخاطبة التابعين والمنتسبين إلى الدين.

ولدى الطائفة الشيعية مناصب دينية يتولاها رجال الدين هم:

- الإمام: وهو خليفة النبي وخليفة المسلمين الشرعي
- المرجع
- آية الله

وبالإضافة إلى أنه ثمة وظائف مرتبطة يمارسها رجال دين مكلفون بالدور الديني وهي:

- قضاة الشرع والمفتيين
- علماء الدين المتخرجين من المعاهد والجامعات الدينية والحوزات الدينية

د. القياديات النسائية ضمن المؤسسات الدينية

على الرغم من أنهن لسن دائماً في المواقع الرسمية للسلطة ضمن المؤسسات الدينية، إلا أن القياديات النسائيات يمارسن دوراً فعالاً ضمن المؤسسات الدينية على عدة صعد. غالباً ما تقدم النساء القياديات خدمات مجتمعية من خلال شبكات ومنظمات تابعة للمؤسات الدينية، كما أن لديهن حساسية خاصة تجاه القضايا المجتمعية لا سيما تلك التي تتعلق بالعنف والعنف القائم على النوع الإجتماعي.

القسم الرابع

كيفية إشراك رجال الدين في القضاء على العنف ضد النساء؟

يمكن إشراك رجال الدين في أنشطة تهدف إلى مكافحة العنف ضد النساء على الصورة التالية:

عقد إجتماعات ثنائية:

تشكل هذه الإجتماعات من أكثر الطرق فعالية لبناء علاقات مستدامة مع رجال الدين من خلال التعرف عليهم بشكل شخصي. وحالما يتم وضع لائحة خاصة بالشركاء المحتملين في جهود القضاء على العنف ضد النساء، ومن ضمنهم رجال الدين، يتم البدء بوضع برنامج لتنفيذ "زيارات" ثنائية خاصة.

تعزيز نظام الإحالة:

بالعودة إلى التقسيم الهيكلي للمؤسسات الدينية، يجب البدء بالتواصل مع رجال الدين كأفراد وكسبهم كحلفاء في جهود القضاء على العنف ضد النساء. وخلال الإجتماع، يمكن التحدث حول الخدمات المتاحة في المجتمع المحلي للناجيات من العنف الجندري أو الجنسي. على سبيل المثال، يمكن تشبيك الجهود مع رجال الدين بحيث يتم تنظيم إحالة إحدى المعنّفات إلى رجال الدين في المنطقة.

المناصرة:

يتمتع رجال الدين بتأثير كبير على مجتمعاتهم، من هنا فإن بناء علاقات قوية معهم من شأنه أن يساهم في تحقيق الأهداف الطويلة الأمد في القضاء على العنف ضد النساء.

تزويد رجال الدين بالمعلومات حيث تدعو الحاجة:

قد نجد أحياناً أن رجال الدين ومجتمعاتهم على أتم الإستعداد للبدء بطرح قضايا العنف ضد النساء والتصدي لها، وأحياناً أخرى يتردد هؤلاء، وتالياً هم بحاجة للمزيد من المعلومات والمعرفة، فضلاً عن المزيد من الوقت من أجل إتخاذ القرار المناسب.

العمل مع رجال الدين على إعادة صياغة القوانين المتعلقة بحقوق النساء، لما يملكونه من تأثير في هذا المجال.

ولا بدّ من الإشارة إلى ضرورة التنسيق مع مختلف التوجهات الفكرية داخل المنظومة الدينيّة، وعدم حصر العلاقة مع المؤسسات الرسميّة. إذا أنه، وفي غالب الأحيان، فإن رجال دين خارجون عن المؤسسة الرسميّة الدينيّة، يكونون أكثر إنفتاحاً على تقبّل وطرح أفكار أكثر إنصافاً للنساء. ومن الأمثال الصارخة على ذلك، المطران غريغوار حداد الذي حاربته الكنيسة والسيد محمد حسين فضل الله الذي لم ينضوِ في المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى.

وتتمثل بعض الإقتراحات للبدء ببناء علاقات مع رجال الدين في:

- التقدم بتنفذ برامج توعوية حول العنف القائم على النوع الإجتماعي والعنف الجنسي، وغيرها.
- الطلب من القادة الدينيين في المجتمعات المحلية تيسير وتنفيذ محاضرات حول القضايا ذات الصلة من وجهة نظر الدين أو الحديث عن الممارسات المسيئة بحق النساء والعنف الممارس بحقهن، والسياسات التي يتم تنفيذها من قبل المؤسسة في هذا الصدد.
- الطلب من القادة الدينيين ورجال الدين في المجتمعات المحلية الترويج للخدمات التي تقدمها المنظمات النسائية وإحالة السيدات إليها.
- الإجتماع بالقادة ورجال الدين والمشاركة في الأنشطة التي ينظموها والإنخراط معهم في حلقات حوارية حول مختلف المفاهيم.
- الإنفتاح على المؤسسة الدينية والتعرف على هواجس ومخاوف القائمين عليها وإدماجهم في لقاءات وحلقات حوارية حول مختلف القضايا التي يتم طرحها. يمكن أن يتم تعريف رجال الدين على عمل المنظمة والأنشطة والمفاهيم التي تعمل عليها.

مدى جهوزية منظمتكم/كنّ للبدء بمقاربة وقاية ثانوية عبر الإدماج المجتمعي

الجهوزية الفردية

لدى إتخاذ القرار بالعمل مع رجال الدين وإشراكهم في جهود القضاء على العنف ضد النساء، يجب أن نتوجّه إلى أنفسنا ومنظماتنا بالأسئلة التالية:

- هل ثمة إستعداد وجهوزية للعمل مع المجموعات لا سيما القاعدية والتفاوض في خضم تفاعلات مجموعاتية مركبة؟
- هل ثمة إستعداد للقيام بالعمل الجماعي الديناميكي مع الأفراد من مختلف الخلفيات؟
- هل ثمة قدرة على قيادة المجموعات وتوجيهها نحو إيجاد أرضيات مشتركة والوصول إلى حد من التوافق؟
- هل ثمة إستعداد لمواجهة مستوى من الغموض ومسيرة من التعلّم خلال سياق آلية بناء الشراكة؟
- هل ثمة إستعداد للبدء بجهود جديدة كلياً، ولم يسبق لأي من المنظمات القيام بها، وبالتالي عدم وجود دروس مستفادة في هذا السياق؟

الأدوار المتوقعة من رجال الدين نتيجة إشراكهم في جهود القضاء على العنف ضد النساء

دور وقائي/إرشادي

- تعزيز الشراكة بين رجال الدين والعلماء ذوو الإختصاص مع منظمات المجتمع المدني حول التثقيف على الموضوعات ذات الصلة.
- نشر وتثقيف العامة حول موضوع العنف والإحترام والمساواة وإستخدام قنوات خاصة لنشر الثقافة مثل العظات وخطب الجمعة.
- إستخدام الإعلام الإجتماعي في نشر ثقافة إحترام النساء ومناهضة العنف وتعميمها.
- إنشاء حاضنات حقوقيات ملحقة بالمحاكم الشرعية والروحية من أجل توفير الخدمات للنساء في قضايا الزواج والطلاق.
- نشر خطابات إعلامية توعوية في التلفزيون وإنتاج أفلام ترويجية تحث على إحترام حقوق النساء.
- تدريب رجال الدين في الإعداد للزواج من خلال جلسات للزوج والزوجة حول الحقوق ووعي الطرفين بالحقوق والواجبات.
- إعداد دليل تربوي لمعالجة مشكلة العنف مع الإشارة إلى دليل قامت به شبكة الأديان العربية.
- التشبيك وتبادل الخبرات لمناهضة العنف ضد النساء ووضع آلية عمل كإنشاء لجنة متابعة مصغرة عن هذا الإجتماع.
- التشبيك مع الإعلام كونه من المؤسسات التي تعزز ثقافة العنف ضد النساء.
- تنظيم المحاضرات العلمية والعملية لمناهضة العنف ضد النساء والدعوة الخالصة للرحمة والمودّة.

جهوزية المنظمات النسائية/المدنية

- بناء علاقات ثنائية مع رجال الدين والمؤسسات الدينية.
- تأسيس نظم وشبكات إحالة مع رجال الدين والقادة الدينيين الذين لديهم حساسية ومعرفة بالأمور الروحانية والعملانية التي تواجه الناجيات من العنف أو مرتكبي العنف في المجتمعات المحلية.
- رصد وإغتنام الفرص المتاحة لتعزيز التعاون وتبادل المساعدة التقنية والتدريب المشترك وتنفيذ البرامج المشتركة مع رجال الدين والمؤسسات الدينية.
- المشاركة في الجلسات والحوارات والمؤتمرات التي تعقدها المنظمات والهيئات ذات الطابع الديني أو المنظمات الدينية من أجل رفع الوعي حول القضايا ذات الصلة والموارد والمساعدات المجتمعية المتاحة.
- تعزيز التعاون مع المؤسسات والهيئات الدينية وذات الطابع الديني من أجل تطوير وتكييف وملائمة مواد واقعية ووثيقة الصلة بحياة الناجين/ات من العنف ومرتكبي العنف والعنف المنزلي ضمن المجتمعات المحلية.
- بناء وتطوير التحالفات مع المجموعات النسائية الرسمية وغير الرسمية داخل وخارج حدود المؤسسات الدينية، بما فيها الجمعيات والمجموعات الدينية، والمسكونية، وتشجيع ودعم عملهم/هن على القضايا المتعلقة بالعنف ضد النساء.
- العمل مع المؤسسات الدينية ورجال الدين لضمان تأمين التمويل المناسب لمشاركتهم في المشاريع المتعلقة بالقضاء على العنف ضد النساء والفتيات.
- وضع أطر مرجعية وبروتوكول أو تطويرها للتعامل مع الناجيات من العنف المنزلي والعنف القائم على النوع الإجتماعي فضلاً عن المعنّفين القادمين من خلفيات دينية أو الذين يبدون هواجس روحانية.
- وضع لوائح لرجال الدين الناشطين في المجتمعات المحلية من أجل التصدي للأسئلة ذات الحساسية الروحانية وتقديم أشكال الدعم لهم.

- توعية النساء حول أشكال العنف المختلفة وتعزيز ثقتها بنفسها وتعزيز دورها من حيث مساوية للرجال.
- نشر الوعي حول الأصول الواجب إتباعها في حالة وقوع عنف ضد النساء وعدم التسامح مع مرتكبي العنف.
- التوجّه للأطفال في تربيتهم على رفض الممارسات الضارة وتعزيز الممارسات الجيدة.
- عقد لقاءات حوارية بين منظمات المجتمع المدني وطلاب المعاهد الدينية ودعوة الأساتذة الدينيين إلى لقاءات مشابهة.
- تنظيم ندوات أو مهرجانات أو لقاءات في كل بلد مشارك لتوسيع النقاش مع المحيط حول آليات مناهضة العنف ضد النساء.

دور تخطيطي

- جمع وتخطيط ورصد ومراجعة الفتاوى القائمة ووضع خطط عمل إستباقية pro-active للتصدي للمشاكل قبل وقوعها.
- رصد المشاكل المرتبطة بضحايا العنف ومعالجتها وتبادل الدروس المستفادة وإيجاد قنوات لتبادل الخبرات مع منظمات المجتمع المدني.
- تنسيق الجهود مع منظمات المجتمع المدني ووضع برامج عمل طويلة المدى على أن يتم تحديد جدول زمني لها.
- إنشاء مجلس طوعي دائم يساهم في التخطيط للندوات والمؤتمرات وورش العمل على المستويين الوطني والإقليمي.
- صياغة آلية ووضع بروتوكول أدبي يسمح بتعزيز الإحالة من رجال الدين إلى منظمات المجتمع المدني وأخرى مع القوى الأمنية حول من يقوم بالعنف.

دور علاجي

- صياغة خطط علاجية (نفسية ونفس-إجتماعية) حديثة للرجال وتعزيز الإحالة والشراكة مع منظمات المجتمع المدني.

دور تشريعي

- مسح كافة القوانين التي تمارس تمييزاً ضد النساء وتعزيز الشراكة مع البرلمانات العربية من أجل إعادة النظر فيها.
- وضع صيغ قانونية معدّلة للقوانين القائمة وتوزيعها على مجالس النواب.
- تفعيل التشريعات الخاصة بكل فئة وإدخال التعديلات عليها تمهيداً للقيام بحملة مناصرة لتحديد دور الدولة في مناهضة العنف ضد النساء.

روابط عن أبرز المؤسسات ذات الطابع الديني والناشطة من أجل تعزيز كرامة النساء والقضاء على العنف ضد النساء

مشروع سكينة التابع لدار الإسلام

وهو عبارة عن جهود لبناء إرادة عامة ضرورية من أجل التغيير في المواقف والإتجاهات والسلوكات الخاصة بالمسلمين حول قضية العنف ضد النساء. تتمثل إستراتيجية سكينة بتوحيد المجتمعات من أجل الحد من العنف الاسري. يتمثل المشروع بجهود مجتمعية قاعدية تعمل على التأثير في مواقف المسلمين/ات حول قضايا من مثل العنف الأسري، والعنف ضد الأطفال والمسنين؛ يساهم المشروع بجمع المحامين/ات، وأئمة الإسلام والناجين/ات من العنف ومن أجل الحد من العنف بمختلف الطرق. ويتمثل مشروع سكينة بكونه أحد مشاريع دار الإسلام وهي جمعية غير حكومية تأسست عام ١٩٧٩ في أمريكا. تقدم دار الإسلام مورداً على شبكة الإنترنت حول الخدمات المقدمة للمسلمين الذين يعانون من أزمات علائقية ناتجة عن العنف الأسري.

www.daralislam.org

مجموعة كاثوليكيين من أجل السلام في الأسرة

وهي مجموعة من العاملين من أجل القضاء على العنف ضد النساء وتعزيز التواصل بين الناس والسلام داخل الأسرة. وتستند مجموعة "كاثوليكيين من أجل السلام في الأسرة إلى مؤتمر الأساقفة الكاثوليكيين الذي عقد في الولايات المتحدة عام ١٩٩٢ حيث أكدوا فيه على الإستجابة للقضاء على العنف ضد النساء، وعادوا وأكدوا ذلك بعد عشر سنوات من البيان حيث أشاروا فيه إلى أن العنف ضد النساء، مهما كان شكله، داخل أو خارج المنزل، غير مبرر". وعليه، قاموا بإطلاق مبادرة "من أجل ثورة أخلاقية لإستبدال ثقافة العنف". وتعمل المجموعة على إحداث هذه الثورة الأخلاقية داخل الكنيسة قبل نشرها في المحيط والمجتمع الأمريكي.

www.catholicsforfamilypeace.org

أديان من أجل السلام

منذ تأسيسها عام 1970 ومنظمة أديان من أجل السلام ترمي إلى تحقيق رؤية تتمثل ببتعاضد المجتمعات الدينية من حول العالم بغية إحلال السلام ووضع خطط عمل مستدامة من أجل ذلك. تلتزم منظمة أديان من أجل السلام ببذل جهود ترمي إلى تعزيز التعاون المشترك والفاعل بين مختلف الأديان.

www.rfp.org

ميثاق الكنيسة الإنجيلية

يتصدى ميثاق الكنيسة الإنجيلية إلى قضايا الإعتداء الجنسي والقضايا المرتبطة بها من مثل العنف الأسري ضد النساء وذلك من خلال جهود المناصرة لنصرة الناجين من العنف. ونحاول من خلال الكنيسة تقديم المكوّن الشفائي للناجئين وضحايا الإعتداء وذلك من خلال فريق متخصص ومتدرّب للقيام بذلك. تقدم الكنيسة خطاً ساخناً للناجين من الإعتداءات الجنسية أو لضحايا العنف المنزلي.

www.covchurch.org

السلام والأمان في المنزل المسيحي

وهي شبكة دولية تقدم الدعم الروحاني، والموارد العملانية والتوجيه الإيجابي لجميع العاملين/ات في مجال القضاء على العنف ضد النساء. تتوجه الشبكة إلى الناجين/ات من العنف، ومرتكبي/ات العنف، واليات التشريع، والفريق الطبي، وفريق الحماية، والناشطين/ات الإجتماعيين/ات، ورجال الدين، والمعالجين والإستشاريين. وترتكز في ذلك على تعاليم الله حول السلام والأمان في المنزل وتالياً ردع العنف والإساءة داخل المنزل.

godswordtowomen.org

مسرد المصطلحات

التنشئة الجندرية - بحسب اليونيسيف، فإن التنشئة الجندرية تبدأ منذ الولادة وهي عبارة عن آلية تعلم الأدوار الثقافية بحسب الجنس ـ الصبي أو البنت. فمنذ البداية، يتم من خلال إختلاف طريقة معاملة الصبيان والبنات وإختيارهم للألعاب أو تكليفهم بمهمات خاصة بكل من الجنسين أن تتحدد آلية التنشئة والتي يمكن تسميتها التنشئة الجندرية.

رجال الدين - كل دين منظّم في العالم لديه أفراد و/أو مجموعات وظيفتهم توجيه الأتباع من خلال مظاهر دينهم؛ كما أن رجال الدين يحافظون على التقاليد الدينية وأحياناً يتخذون دور القادة الأخلاقيين والمعلمين أو الموجّهين. ويطلق على "رجل الدين" التوصيف الرسمي كونه تابع للمؤسسة الدينية وهؤلاء هم الكهنة، أو الشيوخ وغيرهم بحسب ترتيبهم ووظيفتهم.

المؤسسة الدينية - المؤسسة الدينية هي هيئة أو مؤسسة تمتلك نسقاً من المعايير أو الأدوار الإجتماعية المنظمّة يتولى القائمون عليها من المتخصصين في شؤون الدين توفير وتقديم الإجابات الضرورية على كثير من الأسئلة النهائية المتصلة بالحياة الدينية والدنيوية. وفي التعريف الإجرائي، فإن المؤسسة الدينية هي تلك المؤسسة ذات الصبغة الشرعية التي تتبنى الدولة قراراتها وتوصياتها بشكل رسمي.

السياسات - اصطلاحا تعني رعاية شؤون الدولة الداخلية والخارجية، وتعرف إجرائيا حسب هارولد لازول بأنها دراسة السلطة التي تحدد من يحصل على ماذا (المصادر المحدودة) متى وكيف. وتعبر السياسة عن عملية صنع قرارت ملزمة لكل المجتمع تتناول قيم مادية ومعنوية وترمز لمطالب وضغوط وتتم عن طريق تحقيق أهداف ضمن خطط أفراد وجماعات ومؤسسات ونخب حسب أيدولوجيا معينة على مستوى محلي أو إقليمي أو دولي. والسياسة هي علاقة بين حاكم ومحكوم وهي السلطة الأعلى في المجتمعات الإنسانية، حيث السلطة السياسية تعني القدرة على جعل المحكوم يعمل أو لا يعمل أشياء سواء أراد أو لم يرد. وتمتاز بأنها عامة وتحتكر وسائل الإكراه كالجيش والشرطة وتحظى بالشرعية.

المرجعية/المرجعية الدينية - ومن الضروري لدى البحث في مصطلح المرجعية التمييز بين سلطة الدين وسلطة رجال الدين، والمقصود بسلطة رجال الدين، السلطة التي يتمتع بها بعض علماء الدين من خلال المؤسسات الدينية، وتالياً يلعبون دور المرجعية الدينية. وهذه المرجعية تقوم بتنفيذ القصد الإلهي عبر تعاليم مكتوبة وهكذا تتحول سلطة النص الإسلامي إلى سلطة بشرية تكرّس إستخدام "مرجعية التعاليم" في تنصيب صاحبها سلطة مختصة.

المدافعة - في التعريف البسيط لمبدأ المدافعة، هو العمل على خلق وتغيير السياسات العامّة المتعلّقة بقضية ما. وفي حالة المدافعة لقضايا النساء، فإن المقصود هو العمل على تحسين شروط حياة النساء وأوضاعهن في بلدٍ معيّن. هذا يعني، تطوير القوانين والسياسات المتعلّقة بحياة النساء، إلى جانب وضع قوانين وسياسات جديدة تسمح بإحترام حقوق وكرامة النساء. المدافعة ليست هدفاً بحد ذاتها، بل هي الوسيلة، للوصول إلى واقع أفضل للنساء. هي عمليّة مستمرة، وليست آنية، ولا مجال للاحباط لدى العاملين عليها.

العنف ضد النساء - بحسب إعلان القضاء على العنف ضد المرأة الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة (20 كانون الأول، ديسمبر 1993) فإن "العنف ضد المرأة" هو "أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو من المحتمل أن يترتب عليه، أذى أو معاناة من الناحية الجسدية أو النفسية أو الجنسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل، أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة".